مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 13 العدد: 01 السنة 2021 ص 157 - 174

تاريخ الإرسال: 2020/01/19 تاريخ القبول: 2020/08/28
تاريخ النشر: 2021/01/30

المحامون الفرنسيون ودورهم في الدفاع عن مناضلي الثورة الجزائرية –دراسة حالة الأستاذ جاك فرجاس–

French lawyers and their role in the defense of the activists of the Algerian revolution - a case study of Professor Jacques Vergas-

طالب دكتوراه. عبد القادر تركي ، د.عثمان زقب
مخبر الانتماء: مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية.
جامعة حمّه لخضر–الوادي– الجزائر terki-abdelkader@univ-eloued.dz
جامعة حمّه لخضر–الوادي– الجزائر atmane-zegueb@univ-eloued.dz

الملخص:

يعالج هذا المقال جزئية من جزئيات الجانب القانوني للثورة الجزائرية 1954– 1962، والمتمثلة في دور المحامين الفرنسيين في الدفاع عن المناضلين الجزائريين، حيث لعب هؤلاء المحامون دوراً هاماً في نصرة المدانين الجزائريين والدفاع عن حقوقهم. ولعل من أبرز هؤلاء المحامين نجد الأستاذ المحامي "جاك فرجاس" هذا الفرنسي الذي وهب مهنته للدفاع عن المعتقلين الجزائريين داخل قاعات المحاكمة، ووهب وقته للدفاع عن المعتقلين والقضية الجزائرية خارج هذه القاعات أيضاً.

كلمات مفتاحيه: محامي، دفاع، المُدَانين، الثورة، المعتقلين، العدالة، الاستعمار.

Abstract:

This article deals with part of the legal aspect of the Algerian revolution 1954-1962, which is the role of French lawyers in defending the Algerian militants, as these lawyers played an important role in supporting the Algerian convicts and

defending their rights. Perhaps one of the most prominent of these lawyers is the French lawyer, Jacques Fergas, who gave his profession to defend the Algerian detainees inside the courtrooms, and he gave his time to defend the detainees and the Algerian cause outside these halls as well.

Keywords: Attorney, defense, convicts, revolution, detainees, justice, colonialism.

تركي عبد القادر، TERKI-ABDELKADER@UNIV-ELOUED.DZ

مقدمة:

عشية اندلاع الثورة التحريرية أول نوفمبر 1954 م كانت أوضاع فرنسا جد معقدة بخروجها من هزيمة نكراء أمام المقاومة الفيتنامية خلال معركة ديان بيان فو 1954، والجبهة في المغرب العربي ليست بأحسن حال من الجبهة الفيتنامية، فالكفاح المسلح كان قد انطلق في تونس والمغرب الأقصى منذ 1952م لذا كان لزاما على السلطات الاستعمارية في المستعمرة الجزائرية الضرب بيد من حديد للحد من مد الثورة في محاولة احتوائها وعزلها عن الشعب، متبعة في ذلك تقاليدها المعروفة من مواجهات عسكرية واعتقالات عشوائية حيث أطلقت حملة واسعة من الاعتقالات ابتداء من صبيحة أول نوفمبر 1954م، قادت خلالها الآلاف من الجزائريين للسجون والمعتقلات والمحتشدات، فالذين استطاعت أن تثبت عليهم بالأدلة تعاونهم مع الثورة تقدمهم للقضاء لينظر في شأنهم والبقية التي لم تجد أو بالأحرى أن تكيل لهم التهم تركوا في مراكز الشرطة والدرك وثكنات الجيش لأنهم مشبوهين.

كان التنظيم السياسي الفتي "جبهة التحرير الوطني" قد توقع ردّ الفعل الفرنسي لذا كان تحركه سريعا لمساندة المعتقلين داخل السجون والمعتقلات الفرنسية فراحت توكل المحامين للدفاع عنهم سواء كانوا جزائريين أو حتى أجانب، ولعل من

أبرز المحامين الذين تعاونوا مع جبهة التحرير الوطني للدفاع عن المعتقلين المحامي الفرنسي "جاك فرجاس" الذي أخذ على عاتقه إيصال صوت المعتقلين داخل السجون إلى الرأي العام العالمي. إذا من هو جاك فرجاس ؟ و ما هي إستراتيجيته في الدفاع عن المعتقلين الجزائريين ؟ وماذا حقق من هذه الإستراتيجية ؟ وفيما تتمثل التحديات التي واجهته في سبيل مساندته لقضية الجزائريين العادلة؟

1. ظاهرة المحامي السياسي في الجزائر الاستعمارية

ليس جديدا مسألة ترافع المحامون الفرنسيون عن المتّهمين والمدانين الجزائريين في المحاكم الاستعمارية الفرنسية؛ من ذلك دورهم في الدفاع عن معتقلي ما يعرف بالمنظمة الخاصّة التابعة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية عند اكتشافها في 8 مارس 1950.

هذا الموضوع تناوله الباحث شارون الباز (Sharon Elbaz) ضمن مقاله المنشور في مجلّة بوليتيكس Politix في عددها 62 سنة 2003 والمعنون بـــ "المحامي ومبرّره في الوسط الاستعماري : الدفاع السياسي في محاكمة المنظمة الخاصّة لحركة انتصار الحريات في الجزائر (1950-1952)". وقد تناول الكاتب في القسم الأكبر من مقاله مسألة تسييس الممارسات المهنية. كما أشار أيضا إلى فئة هؤلاء المحامون المعادين للظاهرة الاستعمارية وارتباطهم باليسار الفرنسي منذ 1920؛ في حين أنّ المحامين المزاولين لهذا الدور بعد 1945 كانوا يأخذون شكل المحامي المناضل من كونه محامي مشهور وبارز. إن هذا التجنيد في القضية المعادية للاستعمار قد تمّ تنظيمها حسب اعتقاده ضمن معايير تشريعية ومهنية وفي نفس الوقت خاصّة. وضمن هذه النضرة تبرز تجارب محاكمات المنظمة الخاصّة التي جرت في الجزائر بين عامي 1951و1952 حيث تلخص بوضوح مسائل الدفاع السياسي في البيئة الاستعمارية.[1]

2. أهمية المحاماة خلال ثورة التحرير الجزائرية

تعد المحاماة والدفاع عن المعتقلين بمثابة فصل آخر من فصول النضال في إطار القضية الوطنية، حيث كانت إحدى وسائل فضح الممارسات الاستعمارية المطبقة على المتابعين قضائيا، فالإعلام أصبح يتابع محاكمات المناضلين الموقوفين لذا حرص المحامين على استغلال هذه النقطة لصالحهم من خلال سعيهم لضمان الحدّ الأدنى من عدالة المحاكمات.

إن قبول المحاميين الدفاع عن الجزائريين لم تكن بالمهمة السهلة، فأدنى نيابة عمالة في الجزائر مجهزة بمحكمة عسكرية، فالأمر لا يتعلق رسمياً بحرب تحرير حسب اعتقادهم ولكن بشغب ضد النظام العام. وكل مناضل يساهم في هذا الشغب هو خارج عن القانون، والمحاكم قائمة لإعادة السلم بالحكم على هؤلاء المحرضين على الفوضى والشغب.[2]

ومن الطبيعي اعتبار جميع محاميي جبهة التحرير الوطني مناضلين من أجل قضية مبادئها مقبولة عالمياً، خاصة الجزائريين منهم، فهم من قبل ملتزمين داخل جهة التحرير الوطني بالنضال من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في بيان أول نوفمبر. وأما بالنسبة للمحامين الفرنسيين الذين عملوا كمحامين لدى جبهة التحرير الوطني في إطار"هيئة الدفاع" فقد اعتبروا عملهم خدمة لمصلحة بلدهم المستقبلية وخدمة للحق العام، فهم اختاروا طواعية و بأنفسهم بين القانون الذي سطرته فرنسا الاستعمارية بشرعيتها وبين العدالة الحقيقية والحق العام. لذا فقد اعتبرتهم فرنسا حلفاء للجبهة وأعداء للنظام و التشريعات الفرنسة، وهذا ما تؤكده احد التقارير الذي أعدته المديرية العامة للأمن الوطني الفرنسي في 2 ماي 1960 موجه إلى القاضي مونزاين المكلف بالتحقيق ضد محاميي هيئة دفاع الجبهة وهم الأساتذة: عبد الصمد بن عبد الله، مراد أوصديق، فرجاس وغيرهم، بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، حيث اعتبرهم

حلفاء لأعداء فرنسا، وإذن فهم في كفاح ضدها،[3] وذلك لأنهم اختاروا الدفاع عن الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية فاتخذت ضدهم إجراءات لتحييدهم قدر الإمكان عن الاتصال بالمعتقلين أو عائلاتهم كالمحامي العيد لعمراني الذي دافع عن العديد من سكان الأوراس منذ الفاتح نوفمبر 1954 حيث منع من البقاء في عمالة قسنطينة، ولا يعد هذا الفعل سوى مثال بسيط عن عشرات الحوادث المشابهة له، بل أن العنف والتعنت الفرنسي ازداد ضد فئة المحامين حيت بلغ درجة الإقدام على اغتيال البعض منهم كما فعلو مع المحامي أمقران ولد عودية والمحامي علي بومنجل.[4]

لم يؤدي المحامون دورا هاما فقط في تحقيق الحرية والعدالة بل حاولوا أيضا تخفيف ظروف الاعتقال عن المعتقلين الجزائريين، وهذا ما تأكده المناضلة جاكلين قروج في كتابها "مداشر وسجون" حيث أوردت فيه: «كان للمحامين دور جوهري في حياتنا نحن الموقوفات وحتى بعد محاكمتنا وذلك لإيصال أصواتنا للخارج ولتدعيم مطالبنا ولتحسين ظروف حبسنا... إذ كانوا يزورونا في السجن كلما تمكنوا من ذلك رغم ضيق وقتهم. كانت غرفة المحادثة شيئاً مميزاً ومحبذاً لنا، كما كان الجلوس معهم حول طاولة في حجرة لا يحق للحراس دخولها بل يكتفون بمراقبتنا من الخارج من خلال الزجاج... كان المحامون بطبيعة الحال يناقشوننا حول محاكماتنا، فذلك هو الهدف من زيارتهم لكنهم يقدمون لنا معلومات ثمينة وأخباراً عن عائلاتنا كونهم على اتصال بهم، كما كانوا يمازحوننا أيضاً ويعطون سجائر للمدخنات والحلوى والعلكة للأخريات».[5]

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب المحامون دور همزة الوصل بين المعتقلين وجبهة التحرير الوطني، حيث كانوا بمثابة القناة التي عن طريقها استمر التواصل بين السجناء والجبهة و العالم الخارجي، فالعديد من الرسائل خرجت من مراكز الاعتقال عن طريق المحامين، وقد يتساءل المرء عن كيف يتفق السجناء جميعهم على

الإضراب في يوم واحد وهم في زنزانات ومعتقلات مختلفة لولا الدور الحاسم للمحامين في ذلك.[6]

3. المحامي جاك فيرجس– مولده ونشأته

ولد الأستاذ جاك فرجاس في يوم 15 مارس 1925 في تايلاندا من أب فرنسي الجنسية كان قنصلاً عاماً في سيام، وأم تايلاندية كانت تعمل في التعليم، له أربعة إخوة: بول، فرانسواز، لوران، بيار. استقرت عائلته بعد ذلك في جزيرة لارينيون La Réunion، حيث بدأ ينشط في السياسة وهو لا يتعدى 12 من العمر. وبعد الحرب العالمية الثانية أمضى فرجاس 11 سنة في الحزب الشيوعي الفرنسي، ففي سنة 1945 وصل الأستاذ جاك إلى باريس وانخرط في الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث ساهمت سمعته السياسية بين الشباب في جعله ينتخب عضوا لمكتب الوحدة الدولية للطلبة بمدينة براغ، ثم ممثلاً لمنطقة لارينيون نظراً للشهرة التي اكتسبها من عدائه للاستعمار، وعين أميناً عاماً لمكتب الوحدة الدولية للطلبة سنة 1952.[7]

4. دفاعه عن القضية الجزائرية

يعد المحامي "جاك فرجاس" من أبرز النشطاء المدافعين الملتزمين عن حرية المناضلين الجزائريين، فهو الذي يلقب ب: "سفاح المرافعات"، والذي ظهر على مسرح الأحداث نتيجة الظروف الراهنة التي تعيشها الثورة التحريرية، حيث دخلت الثورة عامها الثالث بأكثر قوة وعزم في ظل مآسي شعبها والسياسة الاستعمارية التي طالت بهم من تعذيب وتنكيل خاصة بعد التصعيد الممارس ضد أبنائها إبان معركة الجزائر العاصمة أين كان وقعها كبيرا خاصة بالخارج. بعدها تطوع للدفاع عن الوطنيين الجزائريين نتيجة للإعدامات المتزايدة سنة 1957م، فقد بلغ عددهم حوالي مائة محكوم عليهم بالإعدام، وبلغ عددهم حوالي 40 فردا مابين شهري جانفي وماي 1958م، وقد صرح

بأن هذه المحاكمات كانت شكلية ووصفها بالكوميدية أين جرت أعمالها بطريقة تعسفية فاتخذت في كثير من الأحيان الطابع الجماعي اللاقانوني.[8]

ونستطيع القول أن قدرة هذا المحامي المناضل الحقيقية بدأت مع حرب الجزائر، عندما أخذ على محمل الجد مسألة الدفاع عن الثوار الجزائريين، فمن وجهة نظره تعتبر مسألة الدفاع عنهم عمل جد موضوعي، وأصبح ملتزما بالدفاع عنهم و وقف بالمرصاد في الأوساط الوطنية[9]. فكانت أولى اتصالات المحامي فرجاس بالجبهة عندما كان في 30 الثلاثين سنة من عمره، حيث دخل الجزائر في مهمة للدفاع عن أحد المناضلين الجزائريين. ونظمت الجبهة عملية قدومه حيث تم استقباله من طرف المكلفة من طرف قيادة جبهة التحرير المناضلة "زهرة ظريف بيطاط"، حيث يقول بخصوص هذه الزيارة: «كان عمري 30 سنة حين جئت إلى الجزائر وكنت في الفندق أين ينزل المحامون الباريسيون، عندها استقبلتني المكلفة من طرف جبهة التحرير الوطني زهرة ظريف»[10]، وبعدها قدمت المناضلة زهرة ظريف بيطاط تقريرها حول المحامي أوردت فيه؛ أنه محامي شيوعي مستعد لتأسيس جماعة محاميي "الأفلان"، كما أنه مستعد لشن حملة إعلامية في فرنسا وفي العالم يندد فيها بالوسائل القمعية الفرنسية تجاه الجزائريين خاصة التعذيب، وأنه ينتظر الضوء الأخضر من قادة جبهة التحرير الوطني مع ملفات موثقة بأدلة دامغة.[11] وبهذا فقد أصبح المحامي فرجاس على علاقات طيبة مع عدة قيادات في صفوف المناضلين الجزائريين، من أمثال: بشير بومعزة، محمد بوضياف، ياسف سعدي، جميلة بوحيرد.[12]

دافع الأستاذ جاك فرجاس بكل قوة عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، وكان يؤكد باستمرار أمام المحاكم المدنية والعسكرية على أن المحاكمات ليست لها سند قانوني باعتبار ما كان يحدث في الجزائر حرب تحريرية، عكس ما كانت تروج له فرنسا بأنها حوادث تدخل في إطار الإخلال بالقانون العام، وفي هذا الصدد يذكر هذا

الأخير في كتابه "جرائم الدولة La Crimes d'état" ما يلي: «هذا الوضع الاستثنائي حرم المتهمين الجزائريين من كل الضمانات سواء كانت متعلقة بالقانون العام أو القانون الدولي الإنساني الذي تنص عليه اتفاقية جنيف». [13] كما يؤكد على شرعية ثورة الجزائريين فيقول: «فهمت حياة الجزائريين ولا أحاسبهم على عنفهم»،[14] ويقول في موضع آخر: «أنا ممتهن للقانون وأحمل عبئ السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف. لهذا السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر»، ومن شجاعة هذا الأخير أنه طالب أثناء إحدى محاكماته أن يتم استجواب كل من الجنرال ماسو وبولارديير وأولارد والعقيدين بيجار وترينكييه، والرائد روديبه والسادة لاكوست وسوستيل... [15]

ونظرا لصعوبة ظروف العمل داخل فرنسا سعى هذا الأخير لإيجاد سبيل قصد إيصال صوته للرأي العام، فاهتدى إلى لفكرة نقل نشاطه من فرنسا نحو الخارج، فكانت الوجهة هي سويسرا، فبما أن وسائل الإعلام الفرنسية لا يمكن ولوجها، وبما أن السلطة الحاكمة بفرنسا بأغلبيتها الساحقة عملياً مع القمع، يجب إذن مغادرة فرنسا ونقل الحقيقة إلى آفاق أخرى. لذا التحق الأستاذ رفقة الأستاذين المحاميين "كوروجي" و"زفريان" بسويسرا أين أبلغوا الرأي العام العالمي بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية وديمقراطيتها الواهية، فهي تفرض الحجز الإداري على المحامين الذين يرافعون عن استقلال الجزائر. وأن الدفاع أصبح مستهدفاً بحق، فالأوضاع تلوح بالتعفن. كما ندد جاك فيرجاس بعمليات الاختطاف والتعذيب والتمشيط والإعدام بدون محاكمة التي تحدث ضد الجزائريين. وقد أحدثت هذه الخرجة التي قام بها هذا الأخير مع زميليه ضجة كبيرة على الصعيد الدولي وداخل فرنسا في حد ذاتها، مما أجبر ديغول على الحد من سياسة القمع تجاه مداني جبهة التحرير الوطني ومحاميهم وكذلك المتعاطفين مع القضية الجزائرية.[16]

وفي مبادرة أخرى لإخراج القضية الجزائرية إلى الرأي العام العالمي، ألقى جاك فيرجاس محاضرة في العاصمة البلجيكية بروكسل. حيث ألقى خلال هذه المحاضرة مداخلة حول موضوع "**التعذيب وحقوق الإنسان في الجزائر**" وتعرض المسجونين والمحبوسين الجزائريين للتعذيب، وكانت هذه المحاضرة التي جرت أحداثها بقصر الفنون الجميلة ببروكسل يوم 11 ديسمبر 1959 من تنظيم اللجنة البلجيكية للسلام(Comite de paix En Belgique)، وهذه المداخلة تدخل في إطار نشاط رابطة حقوق الإنسان البلجيكية.[17]

كما ألقى أيضا محاضرة في جنيف السويسرية قدم فيها تقريراً قال فيه: «هذا الموقف المتطرف يرتبط بالطبع بوضع استثنائي لا يعطي المتهمين الجزائريين ضمانات الحق العام ولا ضمانات اتفاق جنيف، وفي مثل هذه الوقائع ما يشكل صدمة للضمير العالمي» كما قدم أيضا خلال هذه المحاضرة لوائح لا نهاية لها من المختفين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية في مدينة الجزائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أعدموا دون مراعاة لجميع القوانين الدولية، كما أبلغ عن معسكرات التعذيب مثل مزرعة أمزيان في قسنطينة، وعرض أسماء شهود من أجل لجنة تحقيق، وقد أوضح الأستاذ كيف كان قانون 16 مارس 1956 وقرار 8أكتوبر 1958 ومرسوم 12 فيفري 1960، كلها كانت تلغي الضمانات الفردية للجزائريين وتسمح للسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم وحصر الجزائر في شبكة ضخمة من مراكز الفرز والاستخبارات.[18]

وفي إطار تدويل القضية الجزائرية دائما عمل "محامي الرعب" على فضح قضايا تعد مساساً بالقانون الدولي الإنساني، مثل قضية المعتقلين المفقودين ورفض السلطات الاستعمارية الإفصاح عن أماكنهم ومصيرهم. كما ندد الأستاذ بالاعتقال العشوائي للجزائريين، وكذلك التفتيش الغير قانوني للمنازل. كما توجه أيضا رفقة بعض

زملائه المحامين إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقدموا لها قائمة اسمية طويلة للمفقودين والذين قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية في مدينة الجزائر. إضافة إلى ذلك قام بتقديم قائمة بالأماكن السرية التي كان يمارس فيا الاستعمار الفرنسي مختلف أنواع التعذيب على الموقوفين، وطلب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرسال لجان للتحقيق في الأمر.[19]

كما وجَّه هذا الأخير مع رفيقه زافريان في 10 أوت 1959 رسالة إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي بخصوص الجزائريين الذين تم اختطافهم وقتلهم، وهو ما اتفق على تسميته ب "السجل الأخضر لحالات الاختفاء" الذي نشر في العدد رقم 163 لمجلة "الأزمة الحديثة"، وكان هذا السجل لائحة بأسماء 150 شخصاً اختفوا منذ اعتقالهم في الجزائر وطالب المحامون بتدخل هيئة الصليب الأحمر الدولية.[20]

ولعل أهم إنجاز قام به المحامي جاك فرجاس لصالح الجبهة هو مساهمته في تأسيس هيئة المحامين المدافعين عن القضية الجزائرية رفقة عبد الصمد بن عبد الله ومراد أوصديق وأمقران ولد عودية سنة 1958، وتكفل إلى جانب هذا بتكوين مجمع المحامين البلجيكيين برئاسة سارج مورو الذي كان صديقا لفرجاس.[21]

يمثل جاك فرجاس الوجه الرمز لإستراتيجية قوية في ميدان الدفاع المناضلين الجزائريين المعتقلين أمام المحاكم الفرنسية، فهذا بحد ذاته يعد برهان شجاعة نادرة حيث حول المحاكم إلى منابر لمعاداة النظام الاستعماري.[22] إن إستراتيجيته في الدفاع عن الجزائر والجزائريين قد مكنته من تعرية الاستعمار الفرنسي أمام الرأي العام، خاصة ما قام به الجنرال ماسو وما حدث في معركة الجزائر التي يتغنون بها أمام العالم، لقد بينت إستراتيجية الأستاذ فرجاس أن "المحكمة الدائمة للقوات المسلحة" كانت محكمة تعسفية، وبالضرورة غير مؤهلة لمثل هذه المحاكمات لكونها محكمة قوة استعمارية. أقنعة وسائل الإعلام المحلية "إعلام السكان الأوروبيين"، "إعلام الأقدام

السوداء". وبهذا وقف هذا الأخير إلى جانب القضية الجزائرية بالدفاع عن عدد من مناضلينا المحكومين من طرف المحاكم الفرنسية.[23]

تميز المحامي "منصور" كما يلقبه الجزائريون في مرافعاته عن المحامين الآخرين بالشجاعة ضد الأجهزة القضائية الاستعمارية، فكان يظهر خلال المحاكمات حقيقة الاستعمار الفرنسي وممارساته ضد الشعب الجزائري والمدانين الجزائريين في السجون ومراكز الاستنطاق، كما سعى إلى إطلاع الرأي العام العالمي أيضاً وذلك عن طريق التصريحات الصحفية والاتصال بالمنظمات والهيئات الدولية ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص حكم الإعدام الصادر يوم 15 جويلية 1957 في حق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد وزميلاتها وقضايا أخرى. [24]

إن البراعة والخبرة التي كان يتمتع بها المحامي جاك فرجاس كانت في كثير من الأحيان تسبب إحراجا للقضاة الفرنسيين الذين يقومون بمحاكمة المدانين الجزائريين. وفي هذا يقول الأستاذ المحامي سارج مورو في كتابه "محامين بلا حدود" واصفاً دفاعه عن المناضل الجزائري "**حمدوش العبدي**" سنة 1958: «إن البراعة التي يتمتع بها الأستاذ فرجاس تبهرني بحق، فالرئيس فيليب قاضي من الصنف الرفيع سمته الكبرياء تارة والجنوح إلى الازدراء تارة أخرى، لكنه وجد أمامه خصماً عنيداً على مستوى حجمه». ويضيف قائلاً: «الحديث عن جاك فرجاس شيء خارق للعادة، فهو رجل لا يمكن تصنيفه ولا يمكن تشبيهه، ولا يمكن اختراقه... وعقيدته الوحيدة والمطلقة هي توظيف ما لديه من وسائل بقوة اعتماداً على ذكائه الخارق للعادة».[25]

5. دفاعه عن جميلة بوحيرد وقضايا أخرى

لعل من أبرز وأشهر المحاكمات التي عرفتها الثورة الجزائرية هي محاكمة المناضلة جميلة بوحيرد المتهمة في قضية تفجير مقهى وذلك في إطار معركة الجزائر التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بقيادة المناضل ياسف سعدي، حيث أسفرت

التحقيقات إلى توجيه أصابع الاتهام إلى جميلة بوحيرد رفقة جميلة بوعزة، ولم تسكت الجبهة على هذا الاعتقال حيث وكلت للدفاع عنهم مجموعة من المحاميين كان في مقدمتهم المحامي جاك فرجاس الذي تحمس بالفعل للدفاع عن جميلة بوحيرد وبذل في سبيل نيل حريتها جهودا جبارة، حيث كانت القضية معقدة وصعبة للغاية فكل الأدلة كانت تشير إلى إدانة جميلة وتؤكد تفجيرها للمقهى الأمر الذي جعل السلطات الاستعمارية تستغل هذه القضية لتقدمها للرأي العام العالمي على أنها من أفعال التدمير والتخريب التي تقوم بها الجبهة ضد المستوطنين الفرنسيين المدنيين.

اعترض المحامي جاك فرجاس على وسائل التحقيق التي اتبعها المظليون ضد جميلة بوحيرد، وصرح بأن موكلته جميلة قد انتزعت منها الشهادة بصورة وحشية رهيبة، وأنها عذبت كما لم يعذب أحد من قبل، فقد سلطت تيارات كهربائية على فمها وأذنيها وعلى مواطن حساسة أخرى من جسدها. فأجابت المحكمة أن هذه الادعاءات ليس لها ما يؤيدها، فطلب الدفاع مواجهة موكلته للمظليين لكي تتأكد المحكمة من أقواله ولكن المحكمة رفضت الطلب، وهكذا حكم على جميلة بالإعدام.[26]

بعد إصدار حكم الإعدام على جميلة بوحيرد وجميلات الجزائر، أصر الأستاذ فرجاس على نقل القضية إلى الرأي العام الدولي،[27] حيث صرَّح بعد إصدار الحكم: «أن المحاكمة الحقيقية ستبدأ الآن»، وأنه سيعلن للعالم أجمع جميع الجرائم والاختراقات القانونية التي قامت بها فرنسا في الجزائر.[28] فقرر مع زميله جورج آرنو تأليف كتاب خاص بمعاناة المجاهدة جميلة بوحيرد في سجن الجزائر، هذا الكتاب لقي رواجاً كبيراً وتزايد عدد المعجبين به إلى أن بلغ أشهر الشخصيات السياسية، كما المؤلفان التبرع بجميع مداخيل بيع الكتاب الذي يحمل عنوان "من أجل جميلة بوحيرد" إلى جميلة بوحيرد وزميلاتها في السجن، وكان ذلك في رسالة بعث بها الأستاذ فيرجاس إلى الصليب الأحمر الفرنسي. ولإسقاط حكم الإعدام الذي صدر في حق

جميلة بوحيرد قام فرجاس بعدة خطوات منها توجهه برسالة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي في 3مارس 1958جاء فيها: «لا يخفى عليكم وجود نساء شابات في السجن المدني بالجزائر محكوم عليهن بالإعدام لنشاطهن في جيش التحرير الوطني».[29] هذه الرسالة هي في حقيقة الأمر نداء لدفع اللجنة للتدخل من أجل وقف تنفيذ أحكام الإعدام في حق كل الجزائريين.[30]

كما تولى المحامي "منصور" الدفاع عن عدة قضايا تخص العديد من المناضلين الجزائريين ومنهما دفاعه عن رفيقه الصحفي جورج أورنو في محاكمته التي بدأت في 17 جوان 1958. ودافع كذلك عن المناضل ياسف سعدي، العدو الأول للجنرال ماسو خلال معركة القصبة. كما نجد واحدة من أبرز القضايا التي دافع فيها جاك فرجاس عن القضية الجزائرية والتي تمثلت في دفاعه رفقة مجموعة من المحامين عن المتهمين أعضاء شبكة جونسون التي جرت أحداثها في شهر سبتمبر من سنة 1960.[31]

6. صدى مواقف جاك فرجاس في الوسط الفرنسي والتحديات التي واجهها

إن السؤال الجدير بأن يطرح هنا هو لماذا قرّر جاك فرجاس الوقوف في صف جبهة التحرير بدلا من الوقوف في صف حكومة شعبه؟ إن محاولة الإجابة عن هذا السؤال تدفعنا للبحث في دواعي اختيار مجموعة من المثقفين الفرنسيين مساندة الشعب الجزائري ضد السلطات الاستعمارية الفرنسية، فالأمر يبدو وكأنه معاكس لما يجب أن تكون عليه الأمور في حالاتها الطبيعية.

إن هذه المواقف الداعمة للقضية الجزائرية والواضحة والثابتة اتجاهها أثارت حفيظة واستغراب الساسة الفرنسيين فهذا مثلا الجنرال سالان يسأل مستغربا عن الأسباب التي دعتهم لاتخاذ هذا الموقف، حيث يقول: «كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمتعقلون ظاهريا أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء

صريحين لفرنسا؟ وذلك لأن قناعاتهم السياسية بلا شك هي التي دفعتهم لاستنتاج الطابع غير المعقول والهدام وغير المفيد للحرب الجزائرية. ألم يُقل للمسلمين أن بإمكانهم اختيار أن لا يكونوا فرنسيين؟»[32]

ومنه يمكن أن نختصر أسباب دفاع المحامي جاك فرجاس عن المدانين الجزائريين والقضية الجزائرية في نقطتين مهمتين، تتمثل النقطة الأولى في قناعته ومن معه بعدالة القضية الوطنية ومطالب جبهة التحرير الوطني في نيل الحرية والاستقلال، أما النقطة الثانية فتتمثل في عمل هذا الأخير فهو بطبيعة عمله كمحامي مدفوعا بغريزة الدفاع عن الحق، حيث اعتبر مناضلي جبهة التحرير أصحاب الحق المسلوب، فالمعتقل أو المتهم الجزائري لا يمثل بالنسبة لفريق المحامين وكيلاً يجب الدفاع عليه فقط. بل هو بالنسبة إليهم يمثل حالة خاصة يستندون عليها لإبراز الخطوط العريضة لمبادئهم، وهي تلك التي تتبناها جبهة التحرير.[33] فان فرجاس وأمثاله قد اتخذوا موقفاً ثابتاً، كان في الأصل نابعا من حقد عميق للاستعمار، ولذلك فإنهم كانوا متضامنين مع المتهمين[34].

وضمن هذا الطرح تقول المناضلة زهرة ظريف: « لم يكن أحد يتصور أن هذا المحامي الشاب التي أسسته بالخطأ ذات صباح من أيام أفريل... سيتجند روحاً وجسداً في الكفاح الذي نخوضه، وأنه سيكشف ويفضح دون هوادة وبعزم وإصرار الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، لينقذ بذلك العشرات من المحكوم عليهم بالإعدام»[35]

إن هذا النشاط الذي قام به المحامي منصور لعب دوراً كبيراً في كشف حقيقة الاحتلال الفرنسي للجزائر، وما يرتكبه هذا الأخير من ممارسات خارقة للقانون الدولي في الجزائر. ومنه فقد كان لهذا النشاط صدى كبير في الأوساط الفرنسية التي أصبحت تتابع باهتمام مجريات الحرب في الجزائر. وظهرت بذلك ردود أفعال مختلفة

تجاه القضية الجزائرية، ومن تلك الردود نجد ردود أفعال لشخصيات سياسية وعسكرية بارزة في فرنسا مثل الجنرال ديغول الذي بعث برسالة يوم 8 ديسمبر 1957 إلى الأستاذين فرجاس و آرنو بعد قراءته لكتاب "من أجل جميلة بوحيرد"؛ جاء فيها ما يلي: «سادتي أعلمكم أنني قرأت بكل اهتمام وإحساس كتابكما المعنون "من أجل جميلة بوحيرد" فتوصلت إلى القول أن المأساة الفرنسية هي في حد ذاتها مأساة إنسانية ومن المستحيل تجاهلها أو إخفاؤها».[36]

لكن بالمقابل فإن هذا النشاط الذي قام به المحامون المدافعون عن مناضلي جبهة التحرير الوطني ومنهم المحامي جاك فرجاس؛ كان له جانبه المظلم على هؤلاء المحامين. فقد أزعج هذا النشاط كثيراً السلطات الفرنسية، وذلك لما يسببه من ضغط عليها داخل المجتمع الفرنسي والعالمي. فما كان من سلطات الاحتلال من حل سوى إتباع أساليب القمع ضدهم، فقامت باغتيال بعضهم مثل المحاميين "علي بومنجل" و"أمقران ولد عودية"، كما قامت بتوقيف آخرين ومن ثم سجنهم مثل المحامي عبد الصمد بن عبد الله، مراد أوصديق. أما الأستاذ فرجاس فقد منع رفقة مجموعة أخرى من المحامين من الإقامة بالجزائر؛ بهدف عرقلتهم عن الدفاع عن الجزائريين. كما تمت متابعتهم بعد ذلك ففروا إلى جنيف.[37] ومنه فإن هذه المواقف التي اتخذها المحامي فرجاس والنشاطات التي قام بها من أجل القضية الجزائرية لم تكن بتلك السهولة التي يمكن تخيلها، بل كانت محفوفة بالكثير من التحديات والمخاطر والتضحيات.

خاتمة

لم يكن الأستاذ جاك فرجاس مجرد محامي التزم بواجب الدفاع عن موكليه من الجزائريين فقط، بل كان مناضلا بكل ما تحمله الكلمة من معنى لصالح القضية الجزائرية، فهو أخذ على عاتقه فضح الممارسات الاستعمارية التي مورست ضد

المعتقلين داخل السجون من تعذيب وقتل وإخفاء واحتجاز قسري، فأقبل على خوض غمار معركة تصادمت فيها قوانين الهيمنة والاضطهاد ضد القيم والمبادئ المناهضة للقمع والاستبداد. معركة يقودها رجال أنكروا كل أشكال الظلم في سبيل نصرة الحق والمستضعفين.

إن مبادئ هذا الأخير الداعمة للقضية الوطنية تقاطعت مع إستراتيجية جبهة التحرير الوطني التي كانت تقضي بخلق تيار معادي للامبريالية الاستعمارية داعم للقضية الوطنية من الرأي العام الفرنسي، فحاولت الجبهة تجسيدها في أرض الواقع وذلك في مقابل محاولة فرنسا خلق تيار موالي لها من الجزائريين، ومنه فإن النشاط الذي قام به رفقة بعض زملائه من الفرنسيين لصالح القضية الجزائرية يعتبر مكسب للجبهة، فهو بذلك ساهم وبحق في خلق هذه الفئة من المثقفين المناهضين للاستعمار بجميع أشكاله.

---

[1] Sharon Elbaz," L'avocat et sa cause en milieu colonial. La defense poltique dans le procès de l'organisation spéciale du mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)", Politix, volume 16, n°62, deuxième trimestre, 2003, p65, 66.

[2] علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، ترجمة: الصادق عماري ومصطفى ماضي، تذييل: محمد بوضياف، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص228.

[3] نفسه، ص219.

[4] ياسمينة كريمي، المعتقلون والأسرى أثناء الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: محمد ودوع، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2017/2016، ص 114.

[5] جاكلين قروج، مداشر وسجون، ترجمة: نسيمة مسعيد، مراجعة، عبد المجيد سالمي، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2013، ص88، 89.

[6] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص ص: 113، 114.

[7] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية إلى التجسيد (1954- 1962)، أعمال الملتقى الدولي الذي نظم بالتعاون بين كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف والمركز الوطني للدراسات والأبحاث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الشلف يومي 17- 18 نوفمبر 2014، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص 95، 96.

[8] لبنى لغرابة، المفكرون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرنسيس جانسون أنموذجا (1955- 1962)، مذكرة لنيل درجة الماستر في التاريخ، إشراف العمري عبد الوهاب، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018/ 2019، ص ص: 47، 48.

[9] André Videau, "l'Avocat de la terreur, documentaire français de Barbet Schroede", Hommes et Migration, n°1267, mai-juin 2007, la cité nationale de l'hitoie de l'immigrration, Paris, pp(154-155).

[10] Jacques Vergès, «Jacques Vergès et le FLN algérien», Le monde, 16août 2013, https://www.lemonde.fr/societe/video/.

[11] زهرة ظريف، مذكرات مجاهدة من جيش التحرير الوطني منطقة الجزائر المستقلة، ترجمة: محمد ساري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014، ص439.

[12] André Videau, op.cit, pp(154-155).

[13] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص 96.

[14] Jacques Vergès, Op sit.

[15] جاك فيرجاس، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، تعريب حسن حيدر، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2004، ص223، 225.

[16] سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة: بشير بولفراق، تقديم: علي هارون، إشراف ومراجعة: مصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2015، ص112، 113.

[17] محمد بليل، «مناصرة المثقفين الفرنسيين للثورة الجزائرية (1954- 1962) أمام الرأي العام البلجيكي قراءة في وثائق أرشيفية»، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي، العدد: 34، ديسمبر 2017، ص 14.

[18] جاك فيرجاس، المصدر السابق، ص222، 224.

[19] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص ص: 101، 102.

[20] جاك فيرجاس، المصدر السابق، ص222.

[21] ياسمينة كريمي، المرجع السابق، ص 114.

[22] حفناوي بعلي، صورة الجزائر في عيون الرحالة وكتابات الغربيين، (د.ط)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص326.

[23] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 535.

[24] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص95.

[25] سارج مورو، المصدر السابق، ص130، 137.

[26] مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص 428.

[27] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص ص 96، 97.

[28] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص532.

[29] محفوظ عاشور، المرجع السابق، ص 99، 100.

[30] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر CICR بخصوص جميلة بوحيرد وزميلاتها 1958»، مجلة تاريخ العلوم، العدد الثامن، 1 جوان 2017، ص 231.

[31] هيرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954– 1962، ترجمة: حسين العودات، نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 224، 254.

[32] جاك فيرجاس، المصدر السابق، ص240.

[33] علي هارون، المصدر السابق، ص 611.

[34] André Videau, Op sit, p154, 155.

[35] زهرة ظريف، المصدر السابق، ص 532.

[36] محفوظ عاشور، «نداء صديق الثورة التحريرية جاك فرجاس...»، أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان...، أعمال الملتقى الدولي، المرجع السابق، ص ص: 96، 97.

[37] Mostefa Khiati, la Croix- Rouge Internationale et la guerre d'Algérie, Houma éditions, Alger, 2014, p177, 178.